

المحاولات ، تورط الولايات المتحدة ببلد ان الجناح الجنوبي للحلف ( وبخاصة إيطاليا واليونان وتركيا وقبرص ) في مشاريع عسكرية ، خارج منطقة عمل الحلف الأطلسي (٢) .

واستعدادا لتهيئة قوة التدخل السريع ، التي ستكون جاهزة للعمل في الفترة القادمة ، أبلغت الولايات المتحدة ، رسميا ، حلف شمال الأطلسي ، في منتصف شباط ١٩٨٠ ، نيتها تخزين معدات عسكرية ثقيلة في عدد من الدول الأوروبية العاملة في الحلف ، وذلك في إطار مشروع واسع لإعادة تنظيم عمليات الدعم اللوجيستي للقوات الأميركية في أوروبا . وكانت القوات الأميركية تملك ، في ذلك الحين ، وبخاصة في ألمانيا الغربية وهولندا معدات تكفي لتجهيز ثلاث فرق ( ٤٢ ألف رجل ) ، وكانت تعمل من أجل زيادة هذه المعدات كي تكفي ثماني فرق ( ١٠٨ الاف رجل ) في عام ١٩٨٥ . وكانت الولايات المتحدة قد بدأت ، في نفس الوقت ، التفاوض مع النرويج والدانمارك لعقد اتفاق بهذا الشأن (٣) .

### ماذا عن دور الحلفاء الأوروبيين خارج الحدود الأوروبية

والسؤال الذي يواجه المخططين العسكريين ، في الولايات المتحدة ، مُعدّي عملية التخطيط للتدخل العسكري في الخليج ، هو : ماذا سيكون موقف الحلفاء العسكري ، في حال تواجد الولايات المتحدة في منطقة الخليج على حافة الحرب مع القوات السوفياتية ؟ وقد تحدث أحد المحللين السياسيين عن هذا الوضع فقال : « يبدو هذا السؤال بسيطا ، لكن الاجابة عليه أكثر تعقيدا لأن المخططين الأميركيين لا يريدون إضعاف امكانيات الدفاع في أوروبا الغربية ، حيث تواجه معظم قوات الحلف الأطلسي الجزء الأكبر من قوات حلف وارسو بقيادة السوفيات ، عبر حدود المانيا الغربية » . لذلك ، يبدو أن الولايات المتحدة تفضل أن تقوّي قوات الحلف الأطلسي الأوروبية امكانياتها الذاتية فتسمح للقوات الأميركية الاحتياطية بتخصيص عملها لمنطقة الخليج ، ولكن يرى بعض الخبراء العسكريين أن الولايات المتحدة ستطلب مساعدة فعلية من حلفائها ، خصوصا ، في مجال البحرية ، وقد أوضحت بعض المصادر المسؤولة في الولايات المتحدة ، في شباط ١٩٨٠ ، أن هذه قد تضغط على حلفائها لمساندتها في حروب خارج أوروبا ، ولكن المسألة حساسة لدرجة أن الولايات المتحدة متخوفة من طرح السؤال بشكل علني ؛ وكانت بعض المصادر غير الرسمية تشير إلى أن استراليا ، فقط ، قد أبدت استعدادها لمساندة القوات الأميركية في منطقة الخليج ، بينما اتخذت بريطانيا خطوة ايجابية ، في هذا الاتجاه ، في شهر كانون الثاني ١٩٨٠ عندما أرسلت بعض القطع الحربية إلى البحر الأبيض المتوسط كإشارة لعدم موافقتها على السياسة السوفياتية في أفغانستان (٤) .

ولكن ، هناك خلاف واضح في وجهات النظر الأوروبية ، بشكل عام ، والأميركية حول احتمال حدوث تدخل سوفياتي في منطقة الخليج ، فالأوروبيون يعتمدون ، أكثر من الأميركيين ، على نفط الخليج وهذا يؤدي بهم إلى اتباع سياسة حذرة في هذه المنطقة ، كما ان العلاقات الاقتصادية القائمة بينهم وبين أوروبا الشرقية تدفع بهم إلى محاولة الحفاظ على سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفياتي ، وقد عبر أحد العلماء البريطانيين عن هذا الوضع قائلا « إن للانفراج الآن وجهين : انفراج أميركي سوفياتي غير موجود ، وانفراج أوروبي سوفياتي ما زال على قيد الحياة » (٥) .

وقد كتبت « النيويورك تايمز » في إحدى افتتاحياتها ، في أواخر أيار ١٩٨٠ « أن الخلافات في